الأمم المتحدة
E/CN.9/2019/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 January 2019
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

١-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

جدول الأعمال المؤقت

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - مناقشة عامة:

(أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛

(ب) استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان.

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والخمسين.

الشروح

١ - انتخاب أعضاء المكتب

تنص المادة ١٥ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها رئيساً ونائباً أو أكثر للرئيس ومن قد يلزم من أعضاء المكتب الآخرين.

050219 290119 19-00583 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ووفقاً لمقرر المجلس ٢١٣/٢٠٠٥، عقدت اللجنة، عقب اختتام دورتها الحادية والخمسين مباشرة الجلسة الأولى من جلسات دورتها الثانية والخمسين لغرض واحد هو انتخاب أعضاء مكتب اللجنة الجدد. وانتخبت اللجنة يوليانا أنجيلوفا (بلغاريا) نائبة للرئيس ممثلةً لمجموعة دول أوروبا الشرقية. وستنتخب اللجنة في الجلسة الثانية من دورتها الثانية والخمسين، المقرر عقدها في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، رئيساً رشّحته دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ونوابا للرئيس رشّحتهم الدول الأفريقية ودول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ودول أوروبا الغربية ودول أخرى.

وترد في مرفق هذه الوثيقة قائمة بأعضاء اللجنة في دورتها الثانية والخمسين.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

تنص المادة ٧ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن تقوم اللجنة في بداية كل دورة بإقرار جدول أعمال تلك الدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت.

وبناءً على التوصية المقدمة من اللجنة في دورتها الحادية والخمسين، أقرّ المجلس في مقرره ٢٣٢/٢٠١٨ (انظر A/73/3، الفصل الحادي عشر، الفرع طاء - ٦) جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للجنة ووثائق الدورة.

وقررت اللجنة في دورتها الثلاثين أن تأذن لمكتبها بعقد اجتماعات بين الدورات بقصد التحضير لدوراتها على أساس سنوي (انظر E/1997/25، الفقرة ٥٢). وفي الدورة التاسعة والثلاثين، طلبت اللجنة في قرارها ١/٢٠٠٦ (انظر E/2006/25، الفصل الأول - باء) إلى مكتبها أن يجتمع بشكل متواتر كلما دعت الضرورة إلى ذلك من أجل التحضير لدوراتها السنوية. وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥/٢٠١٦، طلب المجلس إلى المكتب أن تُبذل كل الجهود الممكنة لتحسين الاتصالات مع الدول الأعضاء بوسائل من جملتها تعميم محاضر اجتماعاته في شكل تراكمي على أعضاء المجموعات الإقليمية المعنية في غضون ١٠ أيام من الاجتماع.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت (E/CN.9/2019/1)

مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة (E/CN.9/2019/L.1)

٣ - مناقشة عامة

(أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني

(ب) استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

أيّدت الجمعية العامة في قرارها ١٢٨/٤٩ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وقررت أن تتولى اللجنة، بوصفها لجنة فنية تقدّم المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وإسداء المشورة إلى المجلس بهذا الشأن.

واعتمدت الجمعية العامة في قرارها دإ-٢/٢١ المتخذ في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين مجموعةً من الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل.

ومددت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٦٥ برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه إلى ما بعد النطاق الزمني الأصلي، ومدته ٢٠ عاماً، الذي انتهى في عام ٢٠١٤.

واستناداً إلى توصية قدّمتها اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٢٥/٢٠١٦ بشأن تنظيم وأساليب عمل اللجنة في المستقبل. وفي ذلك القرار، أعاد المجلس تأكيد الولاية الرئيسية للجنة المتمثلة في رصد تنفيذ برنامج العمل واستعراضه وتقييمه على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وإسداء المشورة إلى المجلس بهذا الشأن. وفي القرار نفسه، أعاد المجلس أيضاً تأكيد الدور المحوري الذي تضطلع به اللجنة في تنسيق استعراض وتقييم الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل، بطرق منها سد الثغرات والتصدي للتحديات التي تواجه عملية التنفيذ، وأكد أن اللجنة سوف تساهم في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار ولايتها الحالية، وأن مساهمتها ينبغي أن تجسد الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، وكذلك الصلات التي تربط فيما بينها.

وفي اختصاصات اللجنة (انظر E/1995/27، المرفق الأول، الفرع أولاً - ألف)، التي أقرّها المجلس في قراره ٥٥/١٩٩٥ بعد إدخال تعديل واحد عليها، دعيت اللجنة إلى أن تعتمد برنامج عمل شاملاً لعدة سنوات ويتسم بالمنحى المواضيعي وبترتيب الأولويات. وينبغي أن يوفر برنامج العمل ذاك جملة أمور منها إطار لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. ودعت اللجنة في تقريرها عن دورتها الثامنة والعشرين، الذي أحاط المجلس علماً به في مقرره ٢٣٦/١٩٩٥، إلى إعداد تقارير سنوية يتناول كل منها موضوعاً مختاراً من مواضيع برنامج عمل (انظر E/1995/27، المرفق الأول، الفرع ثالثاً).

واستناداً إلى التوصية المقدمة من اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين، قرر المجلس، في قراره ٢٥/٢٠١٦، أن تقوم اللجنة بمواصلة ممارستها الحالية المتمثلة في اختيار موضوع خاص واحد لكل دورة سنوية على أساس التقدم المحرز والثغرات الموجودة والتحديات المتكررة والمسائل المستجدة ذات الصلة بالسكان والتنمية استنادا إلى برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه بوتيرة أسرع، مع مراعاة خطة عام ٢٠٣٠، وذلك بغية التنفيذ الكامل لجميع المهام المنوطة بها والمساهمة في أعمال المجلس، بوسائل منها بناء أوجه التآزر، وفي سياق أساليب عملها، حسب الاقتضاء، مراعاة المواضيع التي يركز عليها سنويا كل من المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ وقرارها ١/٦٨، وذلك في إطار برنامج عمل متعدد السنوات. وقرر المجلس أيضاً أن يدرج تحت البند المتعلق بالمناقشة العامة بندين فرعيين، يركز أحدهما على الإجراءات المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج العمل على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني، بينما يركز الآخر على الموضوع الخاص للدورة السنوية.

وقرر المجلس في مقرره ٢٦٠/٢٠١٧ (انظر E/2017/25، الفصل الأول - ألف) أن تعتمد اللجنة، بدءاً من دورتها الثالثة والخمسين في عام ٢٠٢٠، دورة مدتها أربع سنوات لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل وإسهامه في متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، كجزء من برنامج عمل متعدد

السنوات يتسق مع الموضوع الرئيسي للمجلس ومع مجال التركيز المواضيعي لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود تحت رعاية المجلس.

وقررت اللجنة، في مقررها ١٠١/٢٠١٧ (انظر E/2017/25، الفصل الأول - باء)، أن يكون موضوع دورتها الثانية والخمسين في عام ٢٠١٩ هو ”استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/CN.9/2019/2)

تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية، مع التركيز على استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/CN.9/2019/3)

تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2019/4)

٤ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان

اقترحت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين أن يواصل برنامج عمل اللجنة في مجال السكان، في جملة أمور، إيلاء أولوية عليا لرصد الاتجاهات والسياسات السكانية، وإدراج التقديرات والإسقاطات السكانية التي تُعدُّ مرة كل سنتين على الصعد العالمية والوطنية والحضرية والريفية وفي المدن؛ وإعداد دراسات عن السياسات السكانية وما يتصل بها من سياسات إنمائية؛ وإعداد دراسات عن التفاعل بين التغير السكاني وعمليات إنمائية أخرى؛ وإعداد تحليلات عن الوفيات؛ والمساهمة في إعداد وتنسيق دراسات متعمقة عن الخصوبة والزواج والحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة؛ وإعداد دراسات لتحسين فهم أسباب ونتائج الهجرة الداخلية والهجرة الدولية؛ ورفع الوعي العام بمسائل السكان والتنمية وتبادل المعلومات بشأنها؛ واتخاذ الترتيبات الضرورية لتنسيق استعراض وتقييم برنامج العمل؛ وتقديم الدعم في مجال التعاون التقني إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وبصورة مؤقتة، إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في ضوء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجهها تلك البلدان وقتئذ (انظر E/1995/27، المرفق الثاني). وأكدت اللجنة من جديد محتوى برنامج عملها في دورتها التاسعة والعشرين (قرار اللجنة ١/١٩٩٦، انظر E/1996/25، الفصل الأول - جيم).

وشددت اللجنة في دورتها الثلاثين على أهمية مواصلة العمل الأساسي الذي تضطلع به شعبة السكان في الأمانة العامة فيما يتعلق بالعناصر الحيوية التي تقوم عليها التقديرات والإسقاطات السكانية؛ والاتجاهات والمسائل السكانية الأساسية، بما في ذلك الخصوبة والوفيات والهجرة وأنماط التغير في سكان الريف والحضر؛ وتطور السياسات السكانية؛ وفهم الصلات القائمة بين السكان والتنمية (قرار اللجنة ٣/١٩٩٧، انظر E/1997/25، الفصل الأول - جيم).

وأعادت اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين تأكيد أهمية العمل الذي تقوم به شعبة السكان في توفير مدخلات شاملة وسليمة علمياً لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل تحليل التقدم

المحرز في تحقيق المقاصد والأهداف المتعلقة بالسكان والتنمية المبيّنة في الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (قرار اللجنة ١/٢٠٠٤، انظر E/2004/25، الفصل الأول – باء). وفي الدورة نفسها، شددت اللجنة كذلك على أنه ينبغي للشعبة أن تواصل عملها الأساسي بشأن التقديرات والإسقاطات السكانية؛ وأنماط التغير في سكان الريف والحضر؛ وتحليل الهجرة الدولية؛ وانعكاسات الهيكل العمري المتغير للسكان على التنمية؛ والتنوع المتزايد لمستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات؛ والترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية؛ وتطور السياسات السكانية، متوخية في هذا الصدد منظوراً جنسانياً (قرار اللجنة ١/٢٠٠٤).

وطلبت اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين إلى الأمين العام أن يواصل عمله الموضوعي بشأن السكان والتنمية، بما في ذلك بشأن تفاعل الديناميات السكانية وأشكال عدم المساواة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وأن يسعى لإدخال المزيد من التحسينات على مستوى إتاحة وحسن توقيت البيانات السكانية المصنفة لكي يتسنى للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية استخدامها، وأن يواصل، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المعنية من خارج الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، تقييم التقدم المحرز صوب التنفيذ الكامل لبرنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (قرار اللجنة ١/٢٠١٦، انظر E/2016/25، الفصل الأول – جيم).

وأعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٥/٢٠١٦ ومجدداً في مقرره ٢٦٠/٢٠١٧، تأكيد الأدوار التكميلية التي تقوم بها شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار الولاية القائمة لكل منهما، في دعم كفاءة الأعمال التي تضطلع بها اللجنة.

وتقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام ٢٠١٨، الذي يصف عمل شعبة السكان، معروض على اللجنة. وأعضاء اللجنة مدعوون إلى استعراض التقرير وإبداء تعليقات عليه.

واعتبارا من عام ٢٠٢٠، سيخضع الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل المقترح لشكل الميزانية البرنامجية السنوية الجديد الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٦٦/٧٢ ألف، بما في ذلك إطار النتائج الجديد. وقد اقتُرح مشروع إطار النتائج الجديد في المرفق الثالث من تقرير الأمين العام المعنون ”تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تحسين وتبسيط عملية تخطيط البرامج والميزنة“ (A/72/492/Add.1). ومن المقرر الانتهاء من إعداد الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٢٠ في الربع الأول من عام ٢٠١٩.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام ٢٠١٨: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2019/5)

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجنة

وفقاً للمادة ٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيكون معروضاً على اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين، مشفوعاً ببيان بالوثائق المقرر تقديمها في إطار كل بند والسند التشريعي لإعدادها.

واللجنة مدعوة إلى النظر في قرارات المجلس ١٩٧٩/٤١ و ١٩٨١/٨٣ و ١٩٨٢/٥٠ و ١٩٨٣/١٦٣ بشأن مراقبة الوثائق والحد منها، والتحلي بالاعتدال في طلب وثائق جديدة من الأمين العام، ودمج وتوحيد الوثائق من أجل ترشيدها وتجنب الازدواجية، وتبسيط جداول الأعمال وبرامج العمل.

واستناداً إلى التوصية التي قدّمتها اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠١٦/٢٥، أن يدرج تحت البند المتعلق بالمناقشة العامة بندين فرعيين، يركز أحدهما على الإجراءات المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج العمل على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني، بينما يركز الآخر على الموضوع الخاص للجنة. ويظهر هذا التغيير في جدول الأعمال المؤقت المقترح للدورة الثالثة والخمسين للجنة.

وقررت اللجنة في دورتها الحادية والخمسين في عام ٢٠١٨ أن الموضوع الخاص للدورة الثالثة والخمسين في عام ٢٠٢٠ سيكون ”السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة“ (مقرر اللجنة ٢٠١٨/١٠١؛ انظر E/2018/25، الفصل الأول - باء).

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجنة (E/CN.9/2019/L.2)

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والخمسين

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقدّم اللجنة إلى المجلس تقريراً عن أعمال كل دورة من دوراتها.

المرفق

عضوية لجنة السكان والتنمية في دورتها الثانية والخمسين (٢٠١٩)

(٤٧ عضواً؛ مدة العضوية أربع سنوات)

	تنتهي مدة العضوية بنهاية الدورة في عام
الأرجنتين	٢٠٢٢
بنغلاديش	٢٠٢٢
بيلاروس	٢٠١٩
بلجيكا	٢٠٢١
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٢٠١٩
البرازيل	٢٠٢١
بلغاريا	٢٠٢٢
بوركينا فاسو	٢٠٢٢
بوروندي	٢٠١٩
الكاميرون	٢٠٢١
كندا	٢٠٢٠
شيلي	٢٠٢٠
الصين	٢٠٢٢
كولومبيا	٢٠٢٢
كوت ديفوار	٢٠٢٢
كوبا	٢٠٢١
الدانمرك	٢٠٢١
فنلندا	٢٠٢٠
فرنسا	٢٠٢١
ألمانيا	٢٠٢٢
هايتي	٢٠٢٢
الهند	٢٠٢١
إيران (جمهورية – الإسلامية)	٢٠١٩
إسرائيل	٢٠١٩
جامايكا	٢٠١٩
اليابان	٢٠٢١
لكسمبرغ	٢٠٢١
مدغشقر	٢٠٢١
مالي	٢٠٢١
موريتانيا	٢٠٢٢
المكسيك	٢٠٢١
المغرب	٢٠٢٠
هولندا	٢٠٢٢
الفلبين	٢٠١٩

	تنتهي مدة العضوية بنهاية الدورة في عام
قطر	٢٠٢٠
جمهورية مولدوفا	٢٠٢٠
رومانيا	٢٠٢١
الاتحاد الروسي	٢٠٢٢
سيراليون	٢٠١٩
السودان	٢٠٢٠
تركمانستان	٢٠٢٠
أوغندا	٢٠٢٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٢٢
فانواتو	٢٠٢٢

ملاحظة: انتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتزكية في جلسته العامة الخامسة عشرة، المعقودة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، لكسمبرغ لملء مقعد شاغر متبقٍ في لجنة السكان والتنمية لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي باختتام الدورة الرابعة والخمسين للجنة في عام ٢٠٢١. وأرجأ المجلس مرة أخرى انتخاب عضوين من الدول الأفريقية وعضو من دول آسيا والمحيط الهادئ لفترة تبدأ في تاريخ الجلسة الأولى للدورة الثانية والخمسين للجنة في عام ٢٠١٨ وتنتهي باختتام الدورة الخامسة والخمسين للجنة في عام ٢٠٢٢؛ وعضوين من دول آسيا والمحيط الهادئ لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي باختتام الدورة الرابعة والخمسين للجنة في عام ٢٠٢١ (انظر المقرر ٢٠١/٢٠١٨ دال).

وانتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتزكية في جلسته العامة السادسة عشرة، المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الدول الأعضاء الخمس التالية لشغل مقاعد في لجنة السكان والتنمية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في تاريخ الجلسة الأولى للدورة الثالثة والخمسين للجنة في عام ٢٠١٩ وتنتهي باختتام دورتها السادسة والخمسين في عام ٢٠٢٣: إيران (جمهورية – الإسلامية) وبيلاروس وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وماليزيا. وأرجأ المجلس انتخاب عضوين من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعضو من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في تاريخ الجلسة الأولى للدورة الثالثة والخمسين للجنة في عام ٢٠١٩ وتنتهي باختتام دورتها السادسة والخمسين في عام ٢٠٢٣. ولملء مقعدين شاغرين متبقيين في اللجنة، انتخب المجلس بالتزكية الدولتين العضوين التاليتين: الهند لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي باختتام الدورة الرابعة والخمسين للجنة في عام ٢٠٢١؛ وكوت ديفوار لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي باختتام الدورة الخامسة والخمسين للجنة في عام ٢٠٢٢. وأرجأ المجلس مرة أخرى انتخاب أعضاء لملء المقاعد الشاغرة الثلاثة التالية المتبقية في اللجنة: مقعد لدول آسيا والمحيط الهادئ لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي باختتام الدورة الرابعة والخمسين للجنة في عام ٢٠٢١؛ ومقعد للدول الأفريقية وآخر لدول آسيا والمحيط الهادئ لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي باختتام الدورة الخامسة والخمسين للجنة في عام ٢٠٢٢ (انظر المقرر ٢٠١/٢٠١٨ هاء).

وانتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتزكية في جلسته السادسة، المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، السلفادور لشغل مقعد في لجنة السكان والتنمية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في الجلسة الأولى للدورة الثالثة والخمسين للجنة في عام ٢٠١٩ وتنتهي باختتام الدورة السادسة والخمسين للجنة في عام ٢٠٢٣. وقرر المجلس أن يرجئ مرة أخرى انتخاب أعضاء لملء المقاعد الشاغرة التالية: مقعد لدول آسيا والمحيط الهادئ لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي باختتام الدورة الرابعة والخمسين للجنة في عام ٢٠٢١؛ ومقعد للدول الأفريقية ومقعد لدول آسيا والمحيط الهادئ لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي باختتام الدورة الخامسة والخمسين للجنة في عام ٢٠٢٢؛ ومقعد لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومقعد لدول أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في الجلسة الأولى للدورة الثالثة والخمسين للجنة في عام ٢٠١٩ وتنتهي باختتام دورتها السادسة والخمسين في عام ٢٠٢٣ (انظر المقرر ٢٠١/٢٠١٩ ألف).